ج 07 / (02/17) / 01 – ع (0141)

جمهورية مصر العربية
وزارة التضامن الاجتماعي

قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
الأمانة الفنية لمجلس وزراء
الشؤون الاجتماعية العرب

المؤتمر الوزاري العربي حول

"الإرهاب والتنمية الاجتماعية: أسباب ومعالجات"

تحت رعاية

السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي – رئيس جمهورية مصر العربية

الإعلان العربي

تحت عنوان

"دعم العمل العربي للقضاء على الإرهاب"

شرم الشيخ: 27 – 28 فبراير/ شباط 2017

نحن الوزراء العرب ورؤساء وفود وزارات التنمية والشؤون الاجتماعية والعدل والشباب والرياضة، والمندوبون الدائمون لدى جامعة الدول العربية، المجتمعون برعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي- رئيس جمهورية مصر العربية، في أعمال المؤتمر الوزاري حول الإرهاب والتنمية الاجتماعية: أسباب ومعالجات يومي 27 و 28 فبراير /شباط 2017، في مدينة شرم الشيخ، المنعقد تنفيذاً لقرار القمة العربية في نواكشوط رقم (654)، وقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (807)، وبمشاركة ممثلي وزارات الخارجية والداخلية، ورؤساء وممثلي مجلس وزراء الداخلية العرب، والبرلمان العربي، ومنظمة المرأة العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة،

إذ نؤكد العزم على القضاء على الإرهاب والتطرف بكافة أشكالهما وصورهما، والتصدي لجميع التنظيمات الإرهابية من خلال تعزيز العمل العربي الجماعي، على جميع المستويات وبتنسيق بين كافة قوى المجتمع،

ووعيا منا بالآثار الاجتماعية الناجمة عن مواصلة الاحتلال الاسرائيلي لممارسات إرهاب الدولة، وتأثيره على تطلعات الشعب الفلسطيني في تحقيق التنمية المستدامة، و أمنه المجتمعي،

وإذ ندرك أنه مع تزايد واستمرار العمليات الإرهابية، تزداد معدلات الفقر والبطالة، وتفكك النسيج المجتمعي، انعكاس ذلك على التفاعل والتضامن الاجتماعي والثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع، الأمر الذي يؤكد حتمية القضاء على التطرف والإرهاب للمضي قدما في سياسات التنمية الاجتماعية وبرامجها،

وإذ نشدد على ضرورة مواجهة الفكر المتطرف للإرهاب وما يشكله من تهديدات للكيانات الوطنية، وسعياً إلى خلق وتعميق الصراعات الطائفية والمذهبية، وإشاعة الفوضى والإخلال بالأمن وضرب الاقتصاد وإعاقة التنمية،

وإذ نؤكد مجددا على أهمية حماية الشباب العربي من محاولات تجريده من هويته وانتمائه الوطني وتحصينه من عمليات استقطابه والزج به في التنظيمات الإرهابية الغاشمة، من خلال الوسائل المختلفة بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيات الحديثة،

وانطلاقاً من توجيهات القادة العرب للسعي لتحقيق الأمن والوئام المجتمعيين في الدول العربية، في إطار من العدالة الاجتماعية، وإيماناً من الدور الهام للتنمية الاجتماعية في مكافحة واجتثاث الإرهاب من جذوره،

نؤكد على:

1- أن الإرهاب لا دين له، ولا يرتبط بجنسية أو حضارة.
2- مواصلة الجهد لتعزيز الحوار والتسامح والتفاهم بين الثقافات والشعوب والأديان.
3- إن القضاء على الإرهاب مسؤولية جميع قوى المجتمع الحكومية وغير الحكومية.
4- الالتزام بالاتفاقيات والمواثيق العربية والدولية، الرامية إلى القضاء على الإرهاب.
5- تعظيم الاستفادة من آليات وقرارات جامعة الدول العربية، ومجالسها ومنظماتها المتخصصة، وبتعاونها مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ومع البرلمان العربي، وشراكتها مع المنظمات الإقليمية وأُطر التعاون العربي الدولي.
6- المضي قدماً في تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030، وتحقيق أهدافها وغاياتها بناء على الأولويات العربية، ووفقا للمسؤولية المشتركة متباينة الأعباء مع التركيز على الفئات الهشة والمهمشة.

7- دعم حقوق المرأة العربية وتمكين الشباب العربي، حتى يقوما بدورهما في حماية الأمن القومي العربي وحفظ النسيج الاجتماعي وتنشئة الأجيال على روح المواطنة والمساواة وتجنبهم الوقوع في براثن التطرف والإرهاب

8- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني كشريك رئيسي في مسيرة التنمية الاجتماعية بما يعزز جهود القضاء على الإرهاب وإشاعة فكر التسامح.

وبعد الاستماع ومناقشة أوراق العمل ذات العلاقة بمؤتمرنا "الإرهاب والتنمية الاجتماعية: أسباب ومعالجات"، وما قدمته من تحليل وما اقترحته من معالجات، وكذلك التجارب الرائدة للدول الأعضاء، ومبادرات وتصورات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمجالس الوزارية العربية المتخصصة ومنظمات العمل العربي المشترك.

وإذ نشيد بتجارب جميع الدول الأعضاء، لمواجهة الإرهاب سعيا للقضاء عليه، واجتثاث أسبابه الاجتماعية داعيين إلى الاستفادة من مختلف هذه التجارب تعزيزاً للجهد العربي المشترك في مقاومة هذه الآفة والوقاية منها.

نوصي بما يلي:

<u>في مجال الخطط والسياسات</u>

1- اعتماد رؤية شاملة متعددة الابعاد في التعامل مع واقع الإرهاب ومنظماته وتداعياته.

2- وضع خطة عربية شاملة لمكافحة الإرهاب، ترتكز على التحليل الاجتماعي للظاهرة، وتأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والثقافية والدينية والتاريخية، وبما يدعم جهود الدول العربية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

3- تعزيز الجهود الرامية لتنفيذ المبادرات العربية ذات الصلة بالتشغيل ومحاربة البطالة، وزيادة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، ومشروعات الأسر المنتجة، كأحد الوسائل الناجعة لخفض معدلات الفقر والبطالة، وإيجاد العمل اللائق، ودعم الاندماج الاجتماعي.

في مجال الآليات والتشريعات:

4- تحديث التدابير ومراجعة التشريعات التي تحول دون تمويل التنظيمات الإرهابية واستخدام قوانين اللجوء السياسي والهجرة إلى مأوى للإرهابيين، أو استخدام أراضي الدول كقواعد للتجنيد أو التدريب أو التخطيط لشن عمليات إرهابية ضد دولة أخرى.

5- مراجعة الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، من خلال:

- إضافة مادة خاصة تتعلق بآليات فض المنازعات التي قد تنشأ عند تطبيق أحكام الاتفاقية.
- تحديث الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية والثقافية ذات الصلة، وتجريم دفع الفدية.
- تحديث آليات االاتصال والتنسيق مع الجهات المعنية في الدول العربية، لتنفيذ متطلبات الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، في مجالات تسليم المجرمين، والإنابة القضائية، وطلبات سماع الشهود وغيرها من الموضوعات ذات الصلة.

6- تعزيز جهود جامعة الدول العربية لإنشاء شبكة التعاون القضائي العربي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

في مجال المجتمع الدولي:

7- التأكيد على الدور المحوري للأمم المتحدة لتوحيد مجالات التعاون للقضاء على الإرهاب، من خلال استراتيجية شاملة وفاعلة ومواصلة الجهود للتوصل إلى اتفاقية دولية عامة شاملة للقضاء على الإرهاب، والتأكيد على الالتزام بتنفيذ كافة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة بالقضاء على الإرهاب.

8- حتمية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وكافة الأراضي العربية المحتلة الأخرى، والقضاء على إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل.

9- مواصلة السعي لإنهاء الصراعات والنزاعات الدولية والإقليمية، بالطرق السلمية والسياسية، بما يمكن من تفويت الفرصة أمام المنظمات الإرهابية من استغلال معاناة الشعوب والضيق الذي تشعر به نتيجة أوضاع ظالمة فرضت عليها.

في مجال الخطاب الديني:

10- تجديد الخطاب الديني وفقا لمستجدات الحياة، وبناء على واقعها المعاصر، ليكون قادراً على توصيف الواقع المتجدد، ووضع الحلول الشرعية الملائمة له، في ضوء صون المصالح ودفع الضرر.

11- دعم وتشجيع ثقافة الحوار، القائم عل أسس التعايش والتضامن والمحافظة على قيم الحياة.

12- وضع ضوابط لتوصيف العمل الدعوي وتأهيل من يقوم به واعتماده، وفرض العقوبات الملائمة لمخالفة تلك الضوابط.

في مجال المشاركة المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني:

13- تعزيز الشراكة المجتمعية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في العملية التنموية، باعتبارها ركنا أساسيا في مواجهة الإرهاب وتداعياته على التنمية المستدامة، وتطوير البنية التشريعية التي تمكن من ذلك.

14- تمكين منظمات المجتمع المدني المعترف بها قانونياً للاستفادة من إمكاناتها في نشر الوعي بثقافة التسامح النابذة للتطرف والعنف، و بث الأفكار الإيجابية لدى الشباب.

15- مواصلة العمل على ترسيخ مفهوم المواطنة الواعية بحيث تصبح قضية القضاء على الإرهاب قضية شخصية لكل مواطن.

في مجال التعليم والثقافة:

16- مواصلة إصلاح منظومة التعليم ومناهجه بدءاً من مراحله الأولى، بما يمكن من إعداد أجيال تمتلك سمات شخصية سوية ومتزنة، تستوعب الآخر، وتحترم معتقداته الدينية والاجتماعية والثقافية، وبما يمكن من تعزيز القيم والمباديء الإنسانية، بوصفها الرابط القوي الوحيد بين الأديان والحضارات والثقافات كافة.

17- مواصلة العمل على تصحيح مسار التنشئة الاجتماعية من خلال وضع تدابير وقائية وعلاجية بالتنسيق والتكاتف بين مؤسسة الأسرة والمؤسسات الأخرى المعنية بتوجيه الناشئة، وإصلاح التعليم وتنقيح المناهج الدراسية والتربوية.

في مجال الإعلام:

18- تنسيق السياسات الإعلامية التنموية بين وسائل الإعلام المختلفة فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتطرف.

19- عدم الوقوف موقف الحياد عند التغطية الإعلامية للأحداث الإرهابية، والتعامل معها على أنها عدواناً على الدولة والمجتمع، والتركيز على آثارها السلبية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

20- تنظيم حلقات نقاشية وبرامج تدريبية لمعدي البرامج التلفزيونية والإذاعية في كيفية تناول القضايا المتعلقة بالإرهاب والأمن القومي.

21- الامتناع عن إعادة بث انتاجات وسائل إعلام المنظمات الإرهابية وتداعياتها.

22- دعوة وسائل الإعلام الى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومواقعهم الرسمية لإقامة الحوارات مع الشباب حول الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية.

في مجال الشباب والمرأة:

23- تشجيع الحوار الثقافي البناء والهادف بين الشعوب، لدعم روح التماسك الاجتماعي، ودعم الانتماء إلى الأوطان.

24- تعزيز فرص الشباب لمعرفة حقوقهم وواجباتهم ومسؤولياتهم، وتعزيز مشاركتهم الاجتماعية والسياسية والتنموية والبيئية، وإزالة العقبات التي تؤثر في مساهمتهم الكاملة في تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمتوازنة.

25- دعم تنفيذ الإطار الاستراتيجي للشباب والرياضة العربي الموحد تحت عنوان "حماية – تمكين – تنمية"، الذي أقره مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب في دورته 39.

26- فتح الأبواب لشراكة تجمع الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الدينية "الوسطية" والإعلام، لتنقية التراث الثقافي والمناهج التعليمية، وتجديد الخطاب الديني، بهدف إرساء رؤية جديدة للمرأة لا تنعزل عن مجمل التغيرات الثقافية والاقتصادية والسياسية.

27- تعزيز دور المرأة العربية في المنطقة العربية، في مواجهة التطرف والإرهاب والتمييز، من خلال العمل الحثيث على تنفيذ خطط واستراتيجيات تمكين المرأة، وإدماجها اجتماعيا كمواطن مسؤول يتمتع بالأهلية والمساواة الكاملة.

دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رفع إعلاننا هذا إلى القمة العربية القادمة لإقراره وللتوجيه بالعمل بموجبه، وذلك بناء على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (807)، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2118)، في هذا الشأن.

وفي نهاية أعمالنا، نرفع نحن المشاركون في أعمال المؤتمر، أسمى آيات الشكر والتقدير لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي – رئيس جمهورية مصر العربية، على رعايته لأعمال المؤتمر، التي أتت تأكيداً لدور مصر الريادي للدفع بمسيرة التنمية العربية، ودعم الجهود العربية الرامية للقضاء على الإرهاب، كما نتقدم بخالص الشكر إلى دولة المهندس شريف إسماعيل رئيس مجلس الوزراء على تفضله بافتتاح أعمال المؤتمر، مقدمين كل التقدير للحكومة والشعب المصري الشقيق على كرم الضيافة وحسن الوفادة.